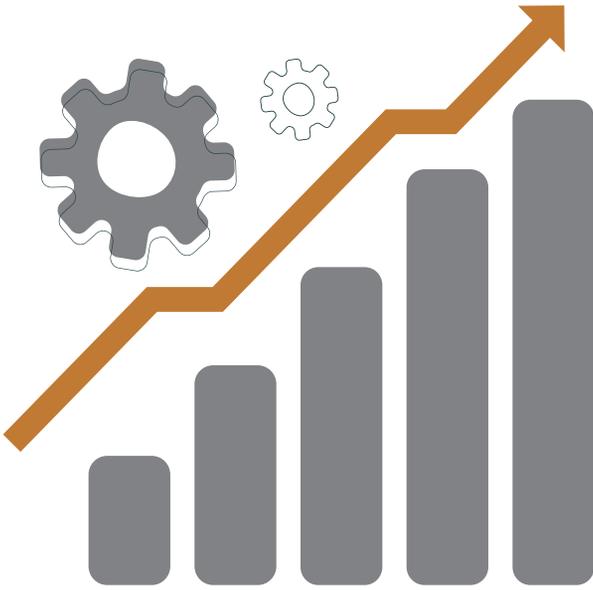


النشرة الاقتصادية

27 مارس 2025



330 مليار جم: أعلى
فائض أولي في التاريخ



الفريق البحثي

أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد الله
دعاء عبد المنعم
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

المدير العام

د. خالد عكاشة

نائب المدير العام

اللواء محمد إبراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي

د. عبد المنعم سعيد

تحرير

أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير

أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

5

تقديم

4

مقالات
تحليلية

11

معلومة
مصورة

10

مقالات تحليلية

سياسات توسعية
وأهداف طموحة:
الاستراتيجية الاقتصادية
الصينية الجديدة 2025

31

مستقبل الدولار
الأمريكي في السياسة
الاقتصادية الجديدة

19

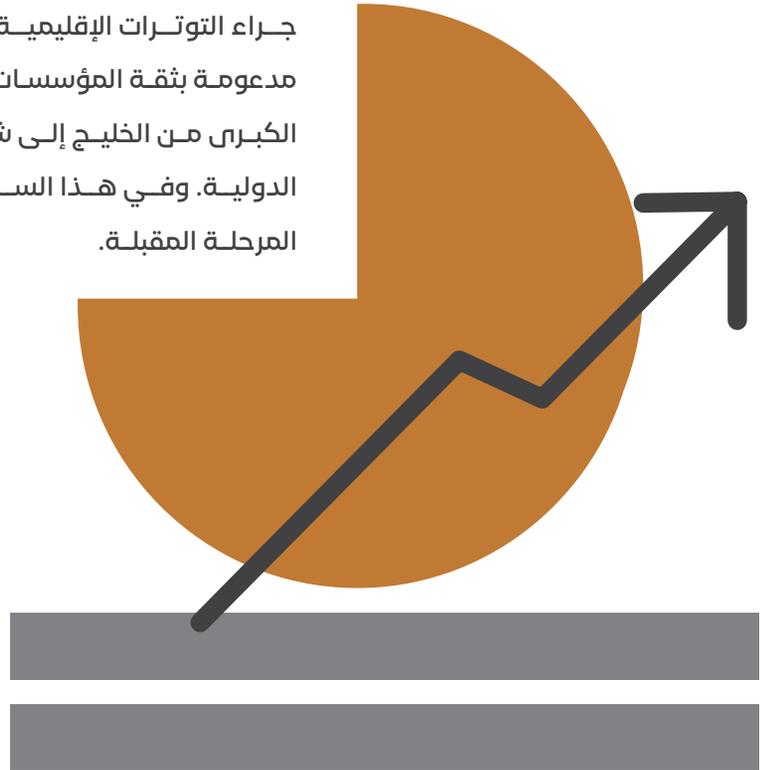
قراءة تحليلية:
تقرير «التوقعات
الاقتصادية لمنظمة
التعاون الاقتصادي
والتنمية» مارس 2025

11

تقديم

في ظل تحديات إقليمية وظروف اقتصادية عالمية متقلبة، يواصل الاقتصاد المصري إظهار مؤشرات إيجابية تعكس مرونة الدولة في إدارة ملفاتها المالية والاستراتيجية. فقد حققت مصر أعلى فائض أولي في تاريخها بقيمة 330 مليار جنيه، بدعم من نمو قوي في الإيرادات الضريبية، ما يعكس كفاءة السياسات المالية واستمرار الدولة في مسار الإصلاح. وفي الوقت ذاته، تواصل الحكومة التعامل بمرونة مع تحديات قطاع الطاقة من خلال التعاقد على شحنات غاز لسد الاحتياجات المحلية، دون الإخلال بخططها المستقبلية الأكثر تيسيرًا.

كما برزت جهود الدولة في تحسين بيئة الاستثمار من خلال إطلاق تطبيق «دعم المستثمرين»، وتطوير آليات الاستجابة للشكاوى والاستفسارات، في حين تواصل المؤسسات المصرفية إعادة ضبط أدواتها الادخارية بما يتماشى مع التوجهات الاقتصادية العامة. وعلى الرغم من الخسائر المؤقتة في إيرادات قناة السويس جراء التوترات الإقليمية، إلا أن القيادة السياسية تؤكد على ثبات الاقتصاد، مدعومة بثقة المؤسسات الدولية. إقليميًا وعالميًا، تتواصل التحركات الاقتصادية الكبرى من الخليج إلى شرق آسيا، وسط تغيرات في تحالفات الطاقة والتجارة الدولية. وفي هذا السياق، تتابع النشرة أبرز المستجدات التي ترسم ملامح المرحلة المقبلة.



■ أبرز قضايا الأسبوع

محلياً

• سياسة مالية

تحقيق أعلى قيمة فائض أولي ليصل إلى نحو 330 مليار جنيه من يوليو 2024 حتى فبراير 2025

أوضح وزير المالية أهم النتائج المالية للفترة من يوليو 2024 إلى فبراير 2025، من خلال تحقيق أعلى قيمة فائض أولي ليصل إلى نحو 330 مليار جنيه، وارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 38.4% على أساس سنوي، وهو أعلى معدل نمو سنوي منذ سنوات. كما استعرض أهم محاور موازنة العام المالي 2025-2026، مشيراً إلى أن المحور الأول يتمثل بدفع النمو والنشاط الاقتصادي وإتاحة فرص عمل خاصة من خلال دعم الثقة في الاقتصاد المصري، ومساندة القطاعات الإنتاجية وقطاعي السياحة والتكنولوجيا، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال الالتزام بالمستهدفات العالية وخفض الدين وأعبائه، والمساعدة في تأمين مصادر الطاقة والوفاء بالتزامات القطاع، واستمرار زيادة المخصصات الموجهة لصالح الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية وبرامج مساندة الفئات ذات الأولوية.

• أسواق مال

بنك مصر والبنك الأهلي المصري يخفضان الفائدة على شهادات الادخار الدولارية

أعلن «بنك مصر» و«البنك الأهلي المصري» عن خفض سعر الفائدة على شهادات الادخار الدولارية لأجل 3 سنوات ذات العائد الربع سنوي إلى 5.5% بدلاً من 6% سنوياً. أما بالنسبة للشهادات التي يصرف عائدها بالجنيه المصري، فقد تم تقليص الفائدة عليها إلى 7.5% بدلا من 8% سنوياً، بمعدل فائدة تراكمية 22.5%.

• شركات

مصر تتفق مع شركة «بي بي» على استيراد شحنتي غاز مسال

تعاقدت مصر مع شركة «بي بي» البريطانية لاستيراد شحنتي غاز مسال في مارس 2025. يتراوح حجم للشحنة الواحدة بين 160 و165 ألف متر مكعب، وتوفر 500 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً للسوق المحلي لمدة أسبوع. سيتم تسديد قيمة الشحنت خلال شهر من التوريد، ولا تنطبق عليها الشروط التعاقدية الجديدة التي وضعتها مصر لتلقي طلبات التعاقد على توريد شحنت الغاز المسال اللازمة لها خلال أشهر الصيف، بما في ذلك ألا يتعدى سعر المليون وحدة حرارية من الغاز 14 دولاراً. تشترط أيضاً الشركة القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) سداد قيمة كل شحنة غاز، بعد عام من توريدها للشبكة القومية للغازات الطبيعية.



• أخبار قطاعية

وزارة الصناعة تطلق تطبيق دعم المستثمرين لاستقبال الشكاوى والاستفسارات



أطلقت وزارة الصناعة الإصدار الأول لتطبيق دعم المستثمرين لاستقبال شكاوى واستفسارات المستثمرين الصناعيين، حيث يوفر التطبيق ربطاً للمستثمرين مع الجهات التابعة للوزارة ووحدة خدمة ودعم المستثمرين إلكترونياً. جدير بالذكر، أن الوزارة شكلت وحدة خدمة ودعم المستثمرين لسرعة التعامل مع طلبات وشكاوى المستثمرين لتذليل العقبات التي تواجههم وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات التابعة للوزارة.

الدولة تتكبد خسائر شهرية تقدر بـ 800 مليون دولار من إيرادات قناة السويس

قال الرئيس عبد الفتاح السيسي أن مصر تتكبد خسائر شهرية تقدر بقيمة 800 مليون دولار من إيرادات قناة السويس بسبب الأوضاع المتوترة حالياً بالمنطقة. كما أكد أن الاقتصاد المصري يشهد مؤشرات إيجابية، مشيراً لموافقة صندوق النقد الدولي على صرف شريحة الرابعة لمصر. اختتم المتحدث الرسمي بأن الرئيس أثنى على جهود القوات المسلحة ودورها بدعم ركائز الأمن القومي المصري على كافة الاتجاهات الاستراتيجية.

إقليمياً

التضخم السنوي في السعودية يستقر خلال فبراير 2025 عند 2%

استقر مؤشر أسعار المستهلكين في السعودية عند 2% في فبراير 2025، وهو نفس المستوى الذي تم تسجيله في يناير 2025 بعد أن سجل ارتفاعاً من مستويات 1.9% في ديسمبر 2024.

السعودية ترخص لشركات محلية وعالمية للتنقيب عن المعادن

أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية فوز عدد من الشركات المحلية والعالمية، كشركة عجلان نورين وإخوانه للتعيين، وشركة فيدانتا ليمتد الهندية، برخص التنقيب عن المعادن بالمملكة على نحو 4788 كيلومتراً. يأتي ذلك ضمن جهود المملكة لتسريع الاستكشاف واستغلال ثروتها المعدنية.

أذربيجان تعزز تحالفها مع إسرائيل باتفاقية للتنقيب عن الغاز

وقعت أذربيجان يوم الإثنين الموافق 17 مارس 2025، اتفاقيات للتنقيب عن الغاز الطبيعي بالمياه الإسرائيلية. أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية أن شركة «سوكار» المملوكة لدولة أذربيجان، و«بي بي» البريطانية، و«نيو ميد إنرجي» الإسرائيلية قد حصلت على حق التنقيب في المنطقة البحرية.

العراق يضاعف واردات الكهرباء من تركيا إلى 600 ميغاواط

تضاعف العراق واردات الكهرباء من تركيا عبر خط الربط المشترك إلى 600 ميغاواط لمواجهة أزمة الكهرباء. تتزامن الاتفاقية الجديدة، مع إنهاء إدارة ترامب للإعفاءات الممنوحة للعراق لشراء الكهرباء من إيران. حثت وزارة الخارجية الأميركية الحكومة العراقية على إنهاء اعتمادها على مصادر الطاقة الإيرانية بأسرع وقت.

أكدت فيتش تصنيف قطر عند «AA» مع نظرة مستقرة

أكدت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني تصنيف قطر عند "AA" مع نظرة مستقرة، متوقعة أن تعزز الموارد المالية العامة من إنتاج الغاز الطبيعي المسال. من المتوقع أن يصل فائض ميزانية إلى 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025 (و3.3% لعام 2026). في حين يُتوقع انخفاض إيرادات النفط والغاز ليبلغ متوسط سعر برميل برنت 70 دولارًا في عام 2025، بانخفاض عن 80 دولارًا في عام 2024. من المتوقع أيضًا أن تنخفض نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي لتصل 43% لعام 2027، مقارنة بـ 49% لعام 2024.

عالميًا

فيتش تخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي مع تصاعد التوترات التجارية

خفضت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2025 إلى 2.3% مقارنةً بـ 2.9% في عام 2024، مع استمرار تداعيات الحرب التجارية الأمريكية وتأثيراتها على الأسواق. كما توقعت تباطؤ النمو إلى 2.2% في عام 2026، مما يعكس التحديات الاقتصادية المتزايدة بسبب ارتفاع التعريفات الجمركية وعدم اليقين السياسي.

الصين توقف استيراد الغاز الطبيعي المسال الأمريكي

لم تستورد الصين الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة لمدة 40 يوماً، وذلك بعد فرض بكين تعريف جمركية بقيمة 15% على الشحنات في العاشر من فبراير، 2025! وتعتبر تلك المدة هي أطول مدة انقطاع منذ ما يقرب من عامين، حيث أُجبر التجار على إعادة توجيه الشحنات إلى وجهات أخرى حتى يتم تجنب التعريفات الجمركية من بكين على الوقود فائق التبريد.

الحرب التجارية بين أمريكا وأوروبا تهدد 9.5 تريليون دولار من الاستثمارات والتجارة

الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة وأوروبا تهدد علاقة اقتصادية تُقدَّر قيمتها بنحو 9.5 تريليون دولار من حيث التجارة والاستثمار المتبادلين. أكدت غرفة التجارة الأمريكية لدى الاتحاد الأوروبي، التي تمثل الشركات الأمريكية العاملة بأوروبا، أن الرسوم الجمركية قد تلحق الضرر بما هو أبعد من مجرد مبيعات السلع الخاضعة للرسوم المباشرة.

الفيدرالي الأمريكي يثبت معدلات الفائدة للمرة الثانية على التوالي

قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم الأربعاء الموافق 19 مارس 2025 الإبقاء على معدلات الفائدة دون تغيير للمرة الثانية على التوالي عند نطاق بين 4.25% و4.5%. قالت اللجنة الفيدرالية إن المؤشرات الأخيرة تشير لاستمرار نمو النشاط الاقتصادي بوتيرة قوية، مشيرة إلى استقرار معدل البطالة عند مستواه منخفض، وبقاء ظروف سوق العمل مستقرة.

تباطؤ التضخم في اليابان لأول مرة منذ 4 أشهر

تباطأ معدل التضخم الاستهلاكي في اليابان بعد استئناف الحكومة تقديم الدعم على الطاقة، مما أدى إلى خفض تكاليف المرافق، في نتيجة تعزز موقف بنك اليابان في اتباع نهج تدريجي لرفع أسعار الفائدة بشكل أكبر. ارتفعت أسعار المستهلكين، باستثناء المواد الغذائية الطازجة، بنسبة 3.0% في فبراير 2025 مقارنة بعام 2024، متراجعة من 3.2% في يناير 2025. كما تباطأ التضخم العام، حيث انخفض إلى 3.7% في فبراير 2025 مقارنة بـ 4% في يناير 2025.

معلومة مصورة

ارتفعت عائدات قناة السويس لتصل إلى 15.6 مليار جنيه خلال يناير 2025 بعد ان بلغت 13.3 مليار جنيه خلال يناير 2024.



إيرادات قناة السويس من يناير 2024 حتى يناير 2025

13.3	يناير 2024
15.2	مارس 2024
15.9	مايو 2024
16.5	أغسطس 2024
15.6	أكتوبر 2024
15.3	ديسمبر 2024
15.6	يناير 2025

(مليار جنيه مصري)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

■ مقالات تحليلية

قراءة تحليلية:

تقرير «التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» مارس 2025

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أحدث تقاريرها والذي يقدم تحديثات حيوية حول الناتج المحلي الإجمالي السنوي وتوقعات التضخم لدول مجموعة العشرين، وأعضاء المنظمة، ومنطقة اليورو، والمؤشرات العالمية. هذا فضلاً عن بعض التوقعات الاقتصادية لدول المنظمة وعدد من الاقتصادات الناشئة حول العالم، وبذلك، يكتسب مكانة مرموقة لدى صناع السياسات، والمستثمرين، والمحليلين الاقتصاديين، حيث يوفر رؤى عميقة حول التحديات والفرص الاقتصادية التي تشكل ملامح المستقبل، ومن الجدير بالإشارة أن هذا التقرير يصدر بشكل دوري مرتين سنوياً في مارس وسبتمبر.

في السابع عشر من مارس 2025، صدر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كاشفاً عن مرونة الاقتصاد العالمي خلال عام 2024، حيث حقق نمواً سنوياً قوياً بنسبة 3.2% في النصف الثاني من العام. ومع ذلك، تشير المؤشرات الحديثة إلى تباطؤ محتمل في النمو العالمي، مدفوعاً بضعف ثقة المستهلكين والأعمال في بعض الدول، واستمرار الضغوط التضخمية التي تثقل كاهل اقتصادات عديدة. يضاف إلى ذلك، ارتفاع مستويات عدم اليقين السياسي والمخاطر المتزايدة، وعلى رأسها تفتت الاقتصاد العالمي الذي يثير قلقاً بالغاً. ومن المتوقع أن يؤدي التضخم المتزايد إلى تبني سياسات نقدية أكثر تشدداً، مما قد يتسبب في اضطرابات في الأسواق المالية. وفي المقابل، تلوح في الأفق بوادر إيجابية، حيث يمكن لاتفاقيات خفض التعريفات الجمركية أن تحفز النمو الاقتصادي.

يقدم هذا المقال قراءة تحليلية مختصرة لأبرز ما ورد في تقرير «التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) الصادر في مارس 2025، مع التركيز على التطورات الأخيرة، والتوقعات، والمخاطر والتحديات، ومتطلبات السياسة.

أولاً: التطورات الأخيرة للاقتصاد العالمي نهاية عام 2024 وبداية عام 2025:

أشار التقرير إلى مرونة الاقتصاد العالمي في عام 2024، حيث حقق نموًا سنويًا قويًا بنسبة 3.2% خلال النصف الثاني من العام. مع التوسعات القوية في الولايات المتحدة والعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة الكبيرة، بما في ذلك الصين. ويمثل النمو القوي في الدخل الحقيقي وانخفاض أسعار الفائدة أبرز العوامل الداعمة للنمو، إلا أن هذا النمو قابله في بعض المناطق ضعف الإنفاق الحكومي، وتباطؤ ثقة المستهلك، وتقلبات الطلب الخارجي.

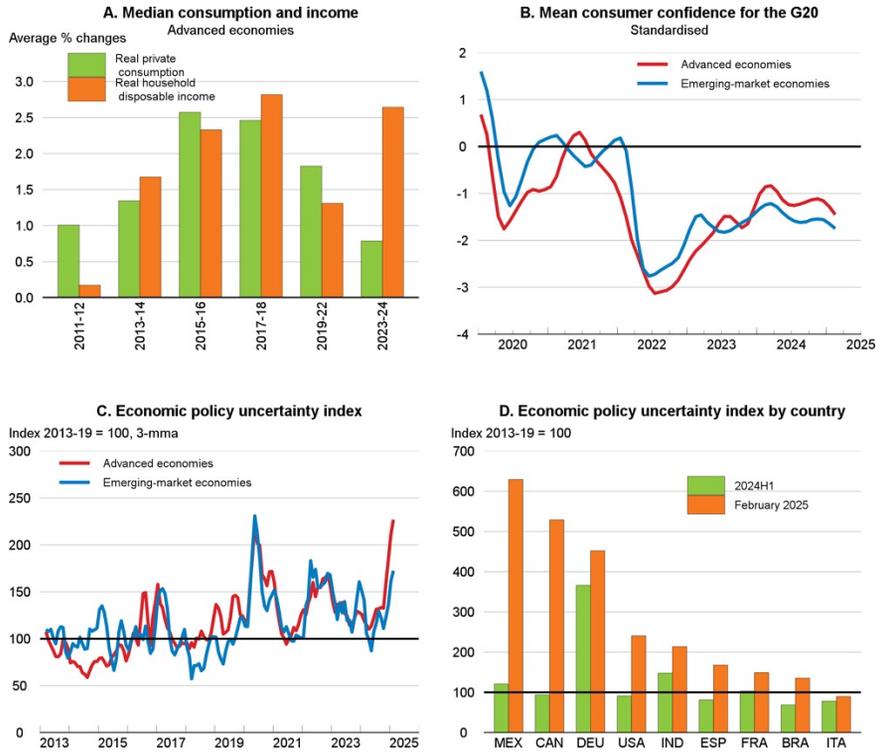
على سبيل المثال في الولايات المتحدة، استمر نمو الطلب المحلي بوتيرة قوية حتى نهاية العام، مدفوعًا بقوة الاستهلاك الخاص. وشهد النمو في منطقة اليورو استقرارًا عامًا، على الرغم من الانكماش الاقتصادي في فرنسا وألمانيا في الربع الأخير من العام مع انخفاض الصادرات. وفي اليابان، ظل الاقتصاد صامدًا في مواجهة تشديد السياسات المالية والنقدية.

شهدت الأسواق الناشئة أنماط نمو متنوعة، إلا أن الربع الأخير من عام 2024 شهد أداءً قويًا بشكل خاص في العديد منها،

وبينما تباطأت وتيرة النشاط الاقتصادي في المكسيك مع نهاية العام، ظل النمو قويًا في البرازيل والهند، واستمر الركود الاقتصادي الحاد في الأرجنتين في الانحسار. كما تحسن النمو في الصين بدعم من الاستهلاك الخاص بفضل الحوافز الحكومية والنمو السريع للصادرات.

وقد انتعش نمو التجارة العالمية العام الماضي، لكنه تباطأ قليلاً في الربع الأخير من عام 2024. وشهدت الولايات المتحدة ارتفاعاً ملحوظاً في وارداتها السلعية في يناير. ولا تزال الضغوط التضخمية قائمة في العديد من الاقتصادات. ولا يزال تضخم الخدمات مرتفعاً، في ظل ضيق أسواق العمل، بينما يرتفع تضخم السلع من مستويات منخفضة للغاية.

تشير المؤشرات إلى ضعف في النمو العالمي في الربع الأول من عام 2025 وتشير مسوحات الأعمال إلى تباطؤ في العديد من الاقتصادات ذات الأداء القوي في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك الولايات المتحدة والبرازيل، بالإضافة إلى المكسيك وكندا وقد لوحظ معظم الضعف في قطاعات الخدمات، مع وجود مؤشرات على انتعاش في إنتاج الصناعات التحويلية في منطقة اليورو والولايات المتحدة، وقد انخفضت ثقة المستهلك بشكل عام بشكل أكبر في أوائل عام 2025، ولا تزال أقل من مستوياتها المتوسطة على المدى الطويل، وفي الولايات المتحدة، انخفض الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الحقيقي في يناير. وقد أشار التقرير أنه من السابق لأوانه الجزم بما إذا كان سيستمر أم لا.



ثانياً: أبرز توقعات النمو والتضخم والتجارة الدولية:

يشير التقرير أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.2% في عام 2024 إلى 3.1% في عام 2025 و3.0% في عام 2026. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو ربع السنوي بدءاً من الربع الأول من عام 2025 وأن يظل ضعيفاً بعد ذلك.

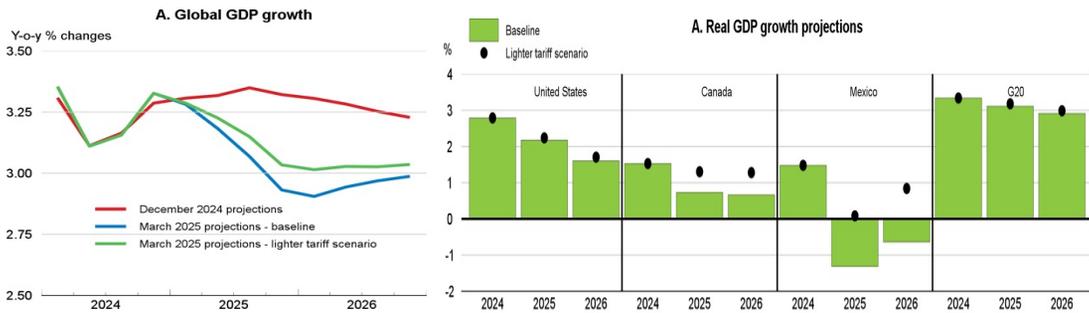
كما ذهب التقرير في تحليله إلى افتراض سيناريوهات للحرب التجارية وفرض التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة ودول العالم المختلفة! حيث يشير السيناريو الأول إلى استمرار الزيادات المعلنة في التعريفات الجمركية بين الصين والولايات المتحدة

ومع دول مختلفة مثل كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي، مع فرض في المقابل فرض تعريفات جمركية انتقامية مماثلة على واردات السلع من الولايات المتحدة.

وبناء عليه تشير التوقعات يتباطأ النمو في كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، مع تطبيق زيادات الرسوم الجمركية. فمن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة من وتيرته السريعة البالغة 2.8% في عام 2024 إلى 2.2% في عام 2025 إلى 1.6% في عام 2026، مع توقع تباطؤ النمو في كندا من 1.5% في عام 2024 إلى 0.7% في عام 2025 و0.7% في عام 2026 وفي المكسيك، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد ركوداً، مع انخفاض الناتج بنسبة 1.3% في عام 2025 و0.6% في عام 2026.

أما في حال تطبيق السيناريو (1) تخفيف التعريفات الجمركية (المتفائل)؛ سيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أقوى في جميع الاقتصادات الثلاث (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)، حيث يُمدد الإعفاء الأمريكي الحالي من التعريفات الجمركية المرتفعة على واردات السلع من كندا والمكسيك المتوافقة مع اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) إلى ما بعد أوائل أبريل 2025. في حال استمرار هذه الإعفاءات طوال فترة التوقعات، وقيام كندا والمكسيك بتخفيض تعريفاتهما الجمركية الانتقامية تبعاً لذلك، يُتوقع أن يبلغ النمو في كندا 1.3% في كل من عامي 2025 و2026، بينما يُتوقع أن يبلغ النمو في المكسيك 0.1% في عام 2025 و0.8% في عام 2026، وفي ظل هذا الافتراض، سيكون النمو في الولايات المتحدة أقوى بشكل طفيف في عام 2026 عند 1.7%.

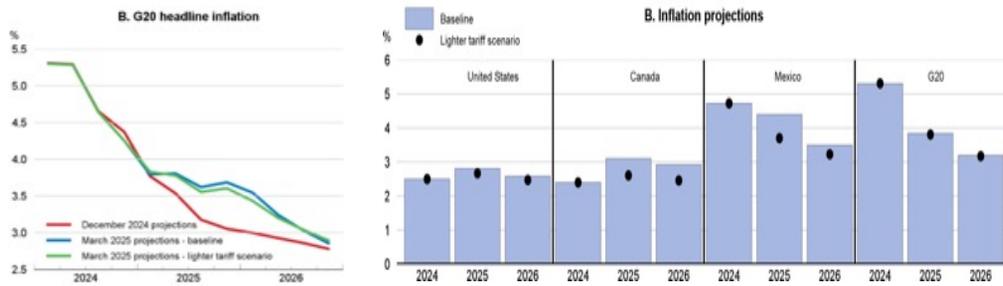
تشير التوقعات إلى تباطؤ ملحوظ في النمو الاقتصادي لاقتصادات مجموعة العشرين الناشئة. من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 4.8% في عام 2025، ثم يتباطأ إلى 4.4% في عام 2026. ومع ذلك، سيكون التباطؤ أقل وضوحًا في الهند وإندونيسيا، حيث سيشهد كلا الاقتصادين دعمًا لنمو الصادرات، مما يجذب أعمالًا جديدة تتحول من الدول التي تواجه زيادات في الرسوم الجمركية. في الهند، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.4% في السنة المالية 2024-2025 و6.6% في السنة المالية 2025-2026. أما في إندونيسيا، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 4.9% في عام 2025 و5.0% في عام 2026. في المقابل، من المتوقع أن يتباطأ النمو في البرازيل من 3.4% في عام 2024 إلى 2.1% في عام 2025، ثم إلى 1.4% في عام 2026.



بالطبع سيشكل فرض تعريفات جمركية ثنائية جديدة، وما يرتبط به من تزايد في عدم اليقين السياسي والجيوسياسي، عائقًا كبيرًا، لا سيما للاستثمار التجاري والتجارة. لذا من المتوقع أن تنعكس زيادة تكاليف التجارة تدريجيًا على أسعار السلع النهائية، مما يضع ضغوطًا إضافية على التضخم في العديد من البلدان، ويتطلب من السياسة النقدية أن تظل تقييدية لفترة أطول من المتوقع سابقًا.

تُظهر التوقعات ارتفاعاً في مسارات التضخم مقارنة بالتوقعات السابقة. من المتوقع أن يبلغ التضخم الكلي في مجموعة العشرين 5.3% في عام 2024، ثم ينخفض إلى 3.8% في عام 2025 و3.2% في عام 2026. أما التضخم الأساسي في اقتصادات مجموعة العشرين المتقدمة، فمن المتوقع أن يبلغ 2.7% في عام 2024، ثم 2.6% في عام 2025 و2.4% في عام 2026. حين يُتوقع أن ينخفض التضخم السنوي في اقتصادات الأسواق الناشئة بشكل أكثر حدة، إلا أن ذلك يعكس انخفاضات كبيرة في الأرجنتين وتركيا. في المقابل، من المتوقع أن يرتفع التضخم الكلي في بعض الاقتصادات الناشئة الأخرى، مثل جنوب إفريقيا وإندونيسيا والصين. في المكسيك، من المتوقع أن يتلاشى الزخم التصاعدي للتضخم في عام 2026.

سيناريو (2) في حال تخفيف التعريفات الجمركية، من المتوقع أن ينخفض التضخم في المكسيك إلى 3.7% في عام 2025 و3.2% في عام 2026، وفي كندا إلى 2.6% في عام 2025 و2.5% في عام 2026، وفي الولايات المتحدة إلى 2.7% في عام 2025 و2.5% في عام 2026. سينعكس هذا الانخفاض في التضخم على مسارات أسعار الفائدة السياسية، حيث ستكون أقل في هذه الدول.



ختامًا! يمكن القول أن الاقتصاد العالمي يواجه تحديات جمّة في ظل تصاعد عدم اليقين الجيوسياسي والسياسي. فتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يحذر من مخاطر تزايد الحواجز التجارية وتفتت الاقتصاد العالمي، مما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو وارتفاع التضخم. فزيادة التعريفات الجمركية، كما ورد في محاكاة التقرير، قد تؤدي إلى انخفاض الناتج العالمي وارتفاع التضخم، مع تضرر الولايات المتحدة وكندا والمكسيك بشكل خاص.

إضافة إلى ذلك، يظل التضخم يشكل خطرًا رئيسيًا، حيث قد يؤدي إلى تبني سياسات نقدية أكثر تقييدًا. كما أن الأسواق المالية معرضة لإعادة التسعير السريع في حال تجدد التضخم أو حدوث مفاجآت سلبية في النمو. ومع ذلك، هناك أيضًا فرص للنمو، مثل إلغاء القيود التجارية أو التوصل إلى اتفاقيات لخفض التعريفات الجمركية، بالإضافة إلى الحل السلمي للصراعات وانخفاض أسعار الطاقة العالمية.

مما لا شك فيه، يمكن أن يكون للمشهد الاقتصادي العالمي الحالي تأثيرات وانعكاسات على الاقتصاد المصري، فمن جهة، قد يؤدي تفتت الاقتصاد العالمي وزيادة التعريفات الجمركية إلى تراجع التجارة العالمية، مما يؤثر سلبًا على الصادرات المصرية. كما أن التقلبات في الأسواق المالية العالمية قد تزيد من تكلفة التمويل على مصر، وتؤثر على الاستثمارات والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ارتفاع التضخم العالمي إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، مما يزيد من الضغوط التضخمية في مصر. ومن جهة أخرى، هناك فرص محتملة لمصر، مثل تنويع الأسواق التصديرية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التعاون الإقليمي مع الدول الأخرى لمواجهة التحديات الاقتصادية المشتركة. لذا، يجب على مصر أن تبني سياسات مرنة ومتوازنة لمواجهة التحديات العالمية والاستفادة من الفرص المتاحة.

مستقبل الدولار الأمريكي في السياسة الاقتصادية الجديدة

شادي هلال - ندى بهاء

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يحتل الدولار الأمريكي مكانة العملة المحورية في النظام المالي العالمي، حيث يمثل عملة الاحتياط الأساسية للبنوك المركزية حول العالم، بالإضافة إلى الذهب المقوم أيضا بالدولار الأمريكي، كما أنه العملة المفضلة للتقييم والتعامل في المعاملات التجارية الدولية.

في الأشهر الأخيرة من 2024 والربع الأول من 2025، شهدت أسواق العملات الأجنبية الرئيسية تقلبات كبيرة وشهد مؤشر الدولار الأمريكي (DXY)، وهو مؤشر تقليدي يقيس قيمة الدولار الأمريكي مقابل سلة مرجحة من ست عملات رئيسية، ارتفاعاً ملحوظاً على خلفية فوز دونالد ترامب في الانتخابات العامة الأمريكية منذ نوفمبر 2024 حتى مطلع مارس 2025 ولكن في ظل ذلك الارتفاع وقوة العملة الدولارية، ظهرت المخاوف وعدم وضوح مستقبل الدولار في ظل القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الرئيس الأمريكي في ولايته الثانية، حيث أصبح المشهد أكثر تعقيداً خاصة بعد أن أظهر (ترامب) في الفترة الأخيرة ميلاً واضحاً نحو إضعاف سعر الصرف، لدعم القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية وتقليل العجز التجاري الأمريكي، الذي ارتفع بنسبة 34% على أساس شهري في يناير 2025 ليصل إلى 131.4 مليار دولار، مرتفعاً من 98.1 مليار دولار أمريكي خلال ديسمبر 2024. وفي ذات الوقت، تسعى السياسات الأمريكية إلى تعزيز قيمة الدولار، لكي يستفيد الأمريكيين من شراء السلع الأجنبية بسعر أرخص، مدفوعة بقوة الاقتصاد الأمريكي وجاذبية أسواق رأس المال، وذلك عن طريق إرغام الشركات على إعادة التصنيع داخل الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سياسات التعريفات الجمركية التي صرح بها الرئيس الأمريكي.

تحليل سياسات التعريفات الأمريكية وتأثيرها على الدولار:

في حقيقة الأمر، يمكن القول اقتصاديًا أن دعم الدولار الأمريكي بشكل يزيد عن قيمته يزيد من المخاطر التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي العالمي فالمبالغة في قوة الدولار، وإن كانت تمنح المستهلك الأمريكي قوة شرائية أكبر للسلع الأجنبية، إلا أنها تثقل كاهل الصادرات الأمريكية وتحد من قدرة الدول النامية على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، كما أنها تضعف من فعالية السياسات النقدية للدول التي تسعى للسيطرة على التضخم عبر تخفيض قيمة عملاتها. وستظهر مشكلة إضافية، وهي كيفية التعامل مع عملة مبالغ في تقييمها دون المخاطرة في حدوث اضطرابات مالية كبيرة.

بناءً على ما سبق، يتوقع أن تشهد فترة ولاية الرئيس ترامب الثانية توجهاً نحو تعزيز قيمة الدولار الأمريكي، وذلك لسببين رئيسيين:

أولاً: التأثيرات المحتملة للتعريفات الجمركية على سعر الصرف، ففرض الولايات المتحدة لتعريفات جمركية على الواردات قد يدفع أسواق الصرف الأجنبي إلى بيع عملاتها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها وتعويض ارتفاع الأسعار بالدولار، وبالتالي تعزيز قيمة العملة الأمريكية، وقد شهدنا مثلاً على ذلك في عام 2018، عندما انخفض اليوان الصيني بنسبة 10% بعد فرض ترامب قيوداً تجارية على الصين، ومن المتوقع أن يؤدي توسيع نطاق التعريفات الجمركية ليشمل المزيد من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة إلى تعزيز قيمة الدولار بشكل أكبر.

ثانيًا: الإطار الاقتصادي الكلي الذي يسعى ترامب إلى تحقيقه، فمن المتوقع أن يستمر في تطبيق السياسات المالية التوسعية، بما في ذلك تمديد التخفيضات الضريبية التي بدأها في ولايته الأولى عام 2017، بالإضافة إلى الوعود الانتخابية قبل فوزه بالرئاسة الأمريكية الحالية، ومع توقعات بتعزيز النمو الاقتصادي الأمريكي بهذا النحو، قد ترتفع معدلات التضخم، مما يدفع البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى تبني سياسات نقدية أكثر تشددًا، وهذا الجمع بين السياسات المالية التوسعية والنقدية المتشددة يميل تقليديًا إلى تعزيز قيمة العملة.

إلا أنه مع انتهاج تلك السياسات التي تدعم هيمنة الدولار، فإن استمرار العجز المالي الأمريكي قد يثير مخاوف بشأن استدامة الدين العام، بالإضافة إلى ذلك، فإن التلويح بفرض رسوم على تدفقات رأس المال أو ضرائب على الدول التي تتجنب استخدام الدولار قد يثير قلق المستثمرين الدوليين.

سيناريو الرياح المعاكسة للدولار: تحولات هيكلية محتملة

على الرغم من التوقعات السائدة بقوة الدولار على المدى الطويل، إلا أن هناك سيناريو بديلًا يستحق التحليل، يشير إلى احتمال تراجع هيمنة الدولار كعملة احتياطية عالمية على المدى المتوسط، وذلك استنادًا إلى عدة عوامل:

تقارب المواقف المالية للاقتصادات الكبرى:

- تشير التحليلات إلى أن الفروق في معدلات النمو وأسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى

قد تتقلص. ففي حين اتبعت الولايات المتحدة سياسات مالية توسعية جريئة في السنوات الأخيرة، مما رفع عجزها المالي، فإن توجهات جديدة نحو ضبط الأوضاع المالية في الولايات المتحدة، بالتزامن مع اتجاه اقتصادات أخرى نحو سياسات توسعية، قد يؤدي إلى تقارب في أداء النمو وهذا التقارب سيقلل من جاذبية الدولار، ويدفع المستثمرين إلى تفضيل عملات أخرى.

تغيرات في السياسة النقدية الأمريكية:

- على الرغم من التوقعات السائدة بانتهاء حقبة التيسير النقدي في الولايات المتحدة، إلا أن هناك احتمالية لخفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة في عام 2025. فالبيانات الاقتصادية تشير إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي وتراجع في معدلات التضخم، مما قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى خفض الفائدة لدعم النمو. هذا التحول سيقلل من جاذبية الأصول المقومة بالدولار، ويشجع تدفق رؤوس الأموال إلى أسواق أخرى.

تنويع الاحتياطيات النقدية بسبب العقوبات الاقتصادية:

- تظهر اتجاهات متزايدة لدى البنوك المركزية لتنويع احتياطياتها النقدية، بعيداً عن الدولار. فقد أدت العقوبات المالية إلى زيادة الاهتمام بالذهب كبديل آمن، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بعملات احتياطية غير تقليدية مثل الدولار الأسترالي، والدولار الكندي، واليوان الصيني. تشير بيانات صندوق النقد الدولي

الصادرة في منتصف عام 2024 إلى انخفاض تدريجي في نصيب الدولار من الاحتياطيات النقدية الأجنبية.

بشكل عام، نرى مجالاً محدوداً لحدوث مزيد من الارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي بما يتجاوز المستويات الحالية. ومن المرجح أن يتحرك الدولار نحو مستويات أكثر «اعتدالاً»، بدعم من عملية ضبط الأوضاع المالية، والتيسير النقدي الإضافي، وإدارة الأمريكية الجديدة التي ستركز على معالجة الاختلالات.

أثر تعزيز قيمة الدولار الأمريكي

ورجوعاً إلى سياق قوة الدولار الأمريكي، يبرز الدولار الأمريكي كعملة محورية تؤثر تحركاتها على مختلف الاقتصادات داخل وخارج الولايات المتحدة. ففي السطور التالية نغطي قراءة في بعض من الآثار المترتبة على تعزيز قيمة الدولار الأمريكي على المنتجات البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، وعلى التجارة الدولية، وقراءة حول تأثير الاقتصاد المصري بتعزيز قيمة الدولار.

أولاً: أثر تعزيز قيمة الدولار على المنتجات البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية

بشكل عام، يمكن أن يكون لتعزيز قيمة الدولار الأمريكي تأثيرات معقدة على أسواق المنتجات البترولية في الولايات المتحدة. ففي الرابع من مارس 2025، اتخذت إدارة ترامب إجراءً اقتصادياً مؤثراً بفرض تعريفات جمركية على واردات النفط والغاز من كندا

والمكسيك، بنسب 10% و25% على التوالي. وتأتي هذه الخطوة في ظل العلاقات التجارية الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذين البلدين في قطاع الطاقة.

وتشير تقديرات منتدى العمل الأمريكي إلى أن هذه التعريفات ستكّلف المستهلكين والاقتصاد الأمريكي حوالي 6.5 مليار دولار خلال العام الأول من تطبيقها، موزعة بين 5.2 مليار دولار على الواردات الكندية و1.3 مليار دولار على الواردات المكسيكية. ومن المتوقع أن تنعكس هذه التكاليف بشكل مباشر على أسعار المنتجات البترولية في السوق الأمريكي، مثل البنزين ووقود الديزل وزيت التدفئة، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية المصنوعة من البتروكيماويات المشتقة من النفط والغاز الطبيعي، بعدة طرق، منها:

• زيادة تكلفة الواردات وأسعار النفط

فمع تعزيز قيمة الدولار، تصبح الواردات أرخص بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين، ولكن من ناحية أخرى، قد يؤدي ذلك إلى زيادة اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

• • التأثير على الأسعار المحلية والتضخم داخل الولايات المتحدة

يمكن أن يؤثر الدولار القوي على التضخم في الولايات المتحدة. حيث أنه مع قوة الدولار أمام العملات الأخرى تنخفض أسعار السلع المستوردة، فقد يساعد ذلك في السيطرة على التضخم.

ولكن لا يخلو الامر أيضا الجوانب سلبية ففي ظل اتخاذ تلك السياسات حيث أنها ستؤدي التعريفات الجمركية على النفط الخام إلى زيادة تكاليف المصافي، والتي بدورها ستنتقل إلى المستهلكين في صورة أسعار أعلى. فالبنزين، على سبيل المثال، وهو المنتج البترولي الأكثر استهلاكاً في الولايات المتحدة، قد يشهد ارتفاعاً في الأسعار يتراوح بين 20 و30 سنتاً للجالون على المدى القصير، وفقاً لتقديرات بعض الخبراء.

كما ستتحمل الشركات المصنعة للمنتجات البترولية، التي تعتمد على النفط الخام المستورد من كندا والمكسيك، تكاليف إضافية، والتي ستؤثر بدورها إلى المستهلكين.

تأثير التعريفات الجمركية على الصادرات الأمريكية:

إن فرض تعريفات جمركية على الواردات، كما هو الحال مع التعريفات التي فرضتها إدارة ترامب على واردات النفط والغاز من كندا والمكسيك، يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. هذا الارتفاع يجعل الصادرات الأمريكية أكثر تكلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست فقط مستورداً رئيسياً للمنتجات البترولية من كندا والمكسيك، بل هي أيضاً مصدر رئيسي لهذه المنتجات. وبالتالي، فإن التعريفات الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب ستضر أيضاً بالمصدرين الأمريكيين في قطاع الطاقة.

حيث ردت كندا بالفعل على هذه التعريفات بفرض تعريفات جمركية انتقامية على الصادرات الأمريكية، مثل تعريفة بنسبة 25% على صادرات الكهرباء من قطاع أونتاريو إلى ولايات مينيسوتا وميشيفان ونيويورك. هذا الرد الانتقامي يوضح كيف يمكن أن تؤدي التعريفات الجمركية إلى حروب تجارية، مما يزيد من الضرر الذي يلحق بالصادرات الأمريكية

ملخص الآثار الاقتصادية المحتملة:

- انخفاض حجم الصادرات: قد يؤدي ارتفاع أسعار الصادرات الأمريكية إلى انخفاض الطلب عليها في الأسواق العالمية، مما يقلل من حجم الصادرات الأمريكية.
- تراجع القدرة التنافسية: قد تفقد الشركات الأمريكية قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها.
- تأثير سلبي على النمو الاقتصادي: قد يؤدي انخفاض الصادرات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة.
- توترات تجارية دولية: قد تؤدي التعريفات الجمركية إلى توترات تجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين.

أثر السياسات الجمركية على التضخم وقرارات الاحتياطي الفيدرالي

تُمثل التعريفات الجمركية ضريبةً على الواردات، وبالتالي فإن فرضها ينعكس بارتفاع أسعار المنتجات المستوردة

داخل الولايات المتحدة. هذا التأثير يُؤدّد ضغوطًا تضخمية معتدلة، قد يضطر الفيدرالي إلى إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة أو زيادتها لتعويض أثر الرسوم على الأسعار.

مثل هذه الخطوة تعزّز جاذبية الدولار عالميًا، إذ تؤدي الفائدة الأعلى إلى جذب المستثمرين الباحثين عن عوائد أعلى على الأصول المقوّمة بالدولار، مما يدعم سعر صرفه. وقد أشارت قرارات البنك الفيدرالي السابقة إلى أن تبني الفيدرالي موقفًا أقل تيسيرًا (أي أكثر ميلًا لرفع الفائدة) في ظل تضخم أعلى كان أحد عوامل استمرار قوة الدولار خلال فترة الحرب التجارية.

ثانياً: أثر تعزيز الدولار على التجارة الخارجية

مع تعزيز قيمة الدولار الأمريكي قد تحدث تأثيرات متباينة على التجارة الخارجية. فمن جهة، تصبح الصادرات الأمريكية أكثر تكلفة بالنسبة للمستهوردين من الولايات المتحدة الأمريكية، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، تصبح الواردات الأجنبية أرخص بالنسبة للمستهلكين والشركات الأمريكية، مما يزيد من جاذبيتها. وينتج عن ذلك، زيادة واتساع العجز التجاري الأمريكي، حيث تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات كما هو حادث الآن بالفعل. كما يواجه المُصدّرون الأمريكيون صعوبات في تصدير بضائعهم، خاصة إلى الدول ذات العملات الأضعف، التي يمكنها إنتاج سلع مماثلة بتكلفة أقل.

قراءة حول تأثير الاقتصاد المصري بتعزيز قيمة الدولار

يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على الواردات المُقيمة بالدولار الأمريكي كعملة دولية مقبولة بين جميع الاقتصادات، خاصة في المنتجات الغذائية والطاقة والسلع الرأسمالية، ومن هنا، تثير السياسات الاقتصادية المحتملة لإدارة ترامب الاقتصادية مخاوف بشأن تأثيرها السلبي على الاقتصاد المصري التي تقوم الحكومة المصرية بمحاربتها على مدار الأعوام السابقة. فتعزيز قيمة الدولار الأمريكي قد يضغط على الجنيه المصري، مما يؤدي إلى تفاقم معدلات التضخم في مصر، وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع تكلفة الواردات: يؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى زيادة تكلفة الواردات المصرية، مما يزيد من الضغوط التضخمية ويرفع أسعار السلع الأساسية.
- تراجع القدرة التنافسية للصادرات المصرية: على الرغم من أن انخفاض قيمة العملة المحلية قد يعزز تنافسية الصادرات، إلا أن اعتماد مصر على الواردات في العديد من الصناعات يحد من هذه الميزة. وإذا انخفضت قيمة العملات العالمية، فقد تفقد الصادرات المصرية ميزتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- تراجع عائدات السياحة والتحويلات المالية: تعتبر السياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج من المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية لمصر. وقد يؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى تراجع قيمة هذه العائدات.

ولكن على الصعيد الآخر، تبذل الحكومة المصرية جهودًا مضمينة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لتعزيز قيمة الدولار الأمريكي على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تبني استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو المستدام. وتتضمن هذه الجهود تنويع مصادر الدخل القومي وتحسين بيئة الأعمال، و تحسين التعاون الاقتصادي الدولي بين شركاء جدد وذلك بالإضافة الى تحسين المقومات الاقتصادية المصرية التي تعد مصادر للدخل القومي مثل السياحة وتشجيع الاستثمارات المصرية غير التقليدية لتشجيع الصادرات وجذب مزيد من الاستثمارات الدولية لمصر.

ختامًا، في ضوء التحليلات السابقة، يتضح أن مستقبل الدولار الأمريكي في ظل ولاية الرئيس ترامب الثانية يحمل في طياته مجموعة من التحديات والفرص. فمن جهة، قد يؤدي تعزيز قيمة الدولار إلى دعم الاقتصاد الأمريكي من خلال زيادة القوة الشرائية للمستهلكين الأمريكيين وخفض تكاليف الواردات. ومن جهة أخرى، قد يؤدي ذلك إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية، واتساع العجز التجاري، وزيادة الضغوط على الدول النامية ويزيد من صعوبة السيطرة على التضخم بالنسبة للدول التي تخفض قيمة عملاتها، بما في ذلك الاقتصاد المصري.

وتتوقف الآثار النهائية لسياسات ترامب على قدرة الولايات المتحدة على تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية المحلية وتأثيراتها الخارجية. كما يتوقف ذلك على ردود فعل الشركاء التجاريين والمستثمرين الدوليين.

وفي ظل هذه المعطيات، تقوم مصر باتخاذ إجراءات استباقية للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لتعزيز قيمة الدولار، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال.

وفي الختام، يمكن القول إن مستقبل الدولار الأمريكي سيظل محط أنظار العالم، وسيؤثر بشكل كبير على مسار الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة.

سياسات توسعية وأهداف طموحة: الاستراتيجية الاقتصادية الصينية الجديدة 2025

أحمد حجازي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كشفت الصين عن استراتيجيتها الاقتصادية الجديدة لعام 2025 خلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني الـ14 لنواب الشعب الصيني بتاريخ 12 مارس 2025، والتي تضمنت وضع ملف صناعات المستقبل كأحد أهم أولويات الصين خلال عام 2025، حيث تشمل قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي وصناعة الروبوتات، والتصنيع الحيوي، وتكنولوجيا الجيل السادس، بالإضافة إلى تعزيز الصناعات الناشئة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز الطلب المحلي لتجاوز التحديات الاقتصادية المحتملة في حال تصاعد الحرب التجارية مع الولايات المتحدة.

أهداف الاقتصاد الصيني الرئيسية خلال عام 2025

تسعى الصين في عام 2025 إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5%، وخفض معدل البطالة في المناطق الحضرية إلى 5.5% مع توفير 12 مليون وظيفة جديدة. كما تهدف إلى زيادة إنتاج الحبوب إلى 700 مليون طن متري، وتقليل استهلاك الطاقة، ورفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2%، مع ضمان نمو الدخل الشخصي بما يتماشى مع نمو الاقتصاد.

تحدي الولايات المتحدة.. التركيز على صناعات المستقبل

في عام 2024، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات التكنولوجيا المتقدمة في الصين 40.3 مليار دولار، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 34% مقارنة بعام 2023. تشمل هذه الصناعات التقنيات المتقدمة مثل الإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الحيوية، والذكاء الاصطناعي،

والروبوتات. وفي إطار استراتيجيتها الاقتصادية لعام 2025، أعلنت الصين عن خطط للتوسع في الابتكار التكنولوجي لضمان الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، ردًا على الجهود الأمريكية للحد من وصول الصين إلى التكنولوجيا الأمريكية لأسباب أمنية واقتصادية، والتي ظهرت بوضوح في قرار الرئيس الأمريكي ترامب في 21 فبراير 2025 بشأن سياسة الاستثمار في أمريكا أولاً، والتي تضمنت فرض قيودًا تحد من وصول الصين إلى التكنولوجيا الأمريكية المتطورة من خلال سياسات تضمن تقييد استثمار الصين في مجالي التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الأمريكي، ومنع الصين من شراء الشركات والأصول الأمريكية الحيوية، فضلاً عن منع الشركات والمستثمرين الأمريكيين من الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية الصينية وعلى رأسها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

كما تهدف الصين إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية وزيادة الإنفاق على البحوث التكنولوجية، وتقديم الدعم المؤسسي للشركات للمشاركة في صنع القرار الصيني المتعلق بالابتكار العلمي والتكنولوجي، وتنفيذ مشاريع علمية وتكنولوجية كبيرة، وفي هذا السياق، قامت الصين بإنشاء صندوق مدعوم من الدولة لدعم الذكاء الاصطناعي والابتكارات التكنولوجية، والذي من المتوقع أن يجذب حوالي 138 مليار دولار من رأس المال خلال 20 عامًا من الحكومات المحلية والقطاع الخاص.

سياسات مالية توسعية.. وسياسات نقدية متساهلة

تشير السياسات المالية التوسعية إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تزيد من الإنفاق لتحفيز النمو الاقتصادي، وفي

هذا الإطار، تخطط الصين لزيادة الإنفاق في الموازنة العامة الصينية الجديدة ليصل إلى 4.1 تريليون دولار، بزيادة قدرها 165 مليار دولار عن عام 2024، ولتوفير التمويل لخدمة السياسة المالية التوسعية، تخطط الصين لتوفير التمويل للحكومة لزيادة الإنفاق عبر زيادة العجز ليصل إلى حوالي 782 مليار دولار عام 2025 ليمثل 4% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها 221 مليار دولار عن عام 2024، بالإضافة إلى إصدار سندات بقيمة 856 مليار دولار.

وفي عام 2025، اعتمدت الصين سياسة نقدية متساهلة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز الاستهلاك المحلي، حيث شملت الاستراتيجية الصينية العمل على خفض أسعار الفائدة ونسبة الاحتياطي الإلزامي الذي يقوم البنك المركزي الصيني بفرضه على البنوك لوضع حد أقصى لمنح القروض، مما يزيد من قدرة البنوك على الإقراض، بالإضافة إلى تطبيق سياسة منح تجديرات القروض دون سداد كامل أصل الدين، والتي تعني السماح للمقترضين بإعادة تمويل قروضهم عند استحقاقها دون الحاجة إلى دفع المبلغ الأصلي بالكامل، وقد يتم ذلك من خلال إعادة جدولة القروض أو منح تسهيلات ائتمانية جديدة، والتي تهدف بالأساس إلى دعم الشركات المتعثرة ماليًا.

الاستهلاك المحلي في الصين

تعاني الصين من تراجع في الاستهلاك المحلي للأسر الصينية، حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلي في الصين حوالي 6.9 تريليون دولار عام 2023، وهو ما يعادل 39% من الناتج المحلي الإجمالي

للصين، بينما بلغت هذه النسبة 68% في الولايات المتحدة بقيمة 18.8 تريليون دولار خلال عام 2023، وهو ما يعادل تقريبًا ثلاثة أضعاف استهلاك الصين، كما بلغت هذه النسبة 55% في اليابان، و49% في كوريا الجنوبية عام 2023، ويرجع سبب تراجع الاستهلاك المحلي وارتفاع معدلات الادخار في الصين بشكل رئيسي إلى سعر الصرف المقيم بأقل من قيمته الحقيقية لتشجيع الصادرات، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تعطي أولوية لأهداف الدولة على مؤشرات السوق.

وفي هذا الإطار، أعلنت الصين ضمن استراتيجيتها الاقتصادية الجديدة لعام 2025 خططها لتحفيز الاستهلاك، حيث تسعى الصين إلى تعويض تضرر صادراتها التي تمثل المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد بتحفيز الاستهلاك المحلي نتيجة احتمالات تصاعد الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، حيث شهد 4 مارس 2025 قيام الرئيس الأمريكي ترامب بزيادة الرسوم الجمركية المفروضة على جميع الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة إلى 20%.

تركز خطة الصين لدعم الاستهلاك بشكل كبير أيضًا على تحسين مستويات المعيشة وتحسين رفاهية المواطنين، والعمل على خلق المزيد من فرص العمل، وزيادة دخل المواطنين وتخفيف أعبائهم، وقد أطلقت الصين مبادرة تتضمن إصدار سندات خزانة خاصة طويلة الأجل بقيمة 41.83 مليار دولار لدعم برنامج مقايضة السلع الاستهلاكية «النقد مقابل السيارات القديمة» الذي يحظى بشعبية كبيرة بين المستهلكين في الصين.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

شهد عام 2024 تأسيس حوالي 59 ألف شركة جديدة في الصين باستثمارات أجنبية بزيادة قدرها حوالي 9.9% مقارنة بعام 2023، في حين بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المُنفذ فعليًا 116.2 مليار دولار عام 2024، بانخفاض قدره 28.8% مقارنة بعام 2023، وفي هذا الإطار، تستهدف الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة للصين لعام 2025 جعل الصين وجهة أكثر تفضيلًا للاستثمار الأجنبي المباشر، وتمكين الشركات ذات التمويل الأجنبي من تحقيق نجاح تجاري أكبر في الصين من خلال فتح مزيد من القطاعات الخدمية أمام الاستثمار الأجنبي مثل الإنترنت والثقافة وخدمات الاتصالات والخدمات الطبية والتعليمية، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين الأجانب على إعادة ضخ أرباحهم داخل الصين بدلًا من تحويلها إلى الخارج، ودعم التعاون بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية في سلاسل التوريد، مما يعزز التكامل الصناعي.

التوسع في إطار مبادرة الحزام والطريق

تنوي الصين توسيع نطاق مشاريعها ضمن مبادرة الحزام والطريق، وتعكس البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الصيني ارتفاع إيرادات مشاريع مبادرة الحزام والطريق عام 2024، حيث بلغت قيمة إيرادات المشاريع المنجزة ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية 138.8 مليار دولار عام 2024، بزيادة قدرها 3.4% مقارنة بعام 2023، كما تمثل إيرادات مشاريع مبادرة الحزام والطريق 83.6% من إجمالي إيرادات المشاريع الهندسية الخارجية التي تعاقدت عليها الصين، كما تتضمن استراتيجية الصين الجديدة العمل

على تسريع تطوير الممر التجاري الدولي الجديد البري والبحري ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية، وضمان التشغيل المستقر والسلس لقطارات الشحن من الصين إلى أوروبا، بالإضافة إلى تنظيم الاستثمار الخارجي في إطار المبادرة وتوفير الدعم القانوني والمالي واللوجستي للشركات الصينية العاملة في الخارج.

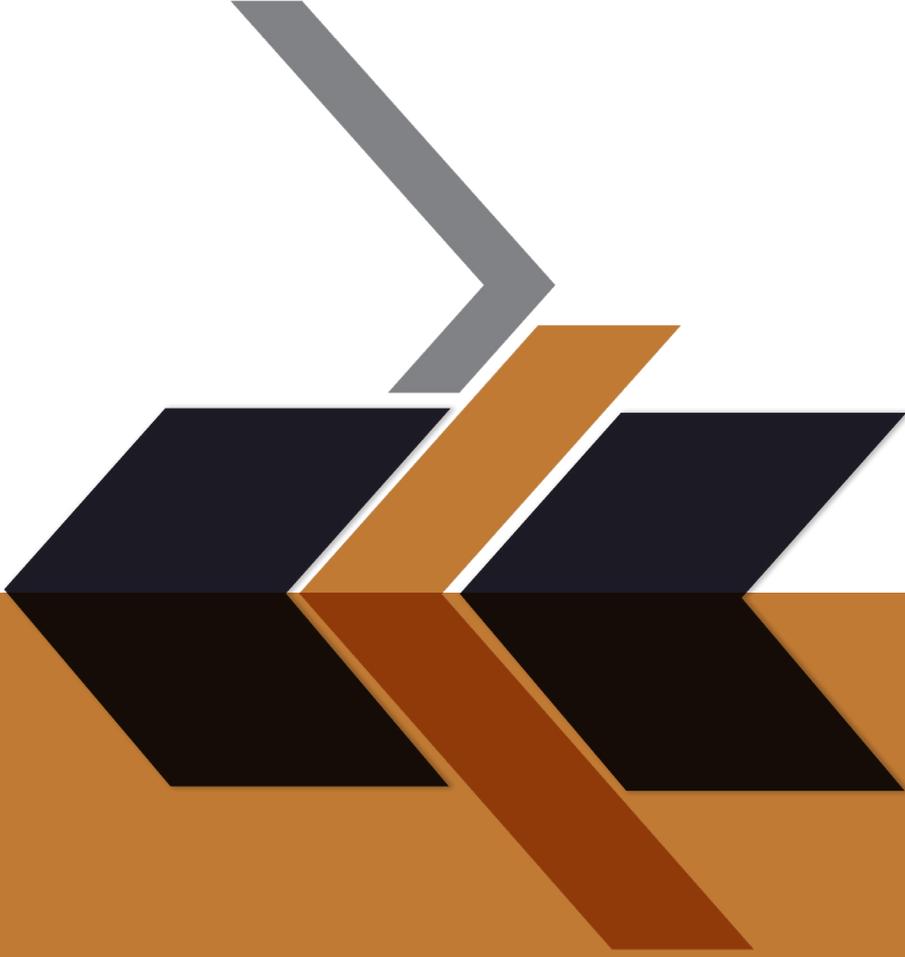
سياسات الصين التجارية الجديدة

تبنت الصين سياسة تجارية تهدف إلى ضمان استقرار ونمو التجارة الخارجية للصين خلال عام 2025 وسط مخاطر احتمالات تصاعد الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، وقد أعلنت الصين نيتها لتوسيع برامج التأمين على الصادرات لحماية الشركات من المخاطر المالية، ومساعدة الشركات على فتح أسواق جديدة، بالإضافة إلى تعزيز التجارة الإلكترونية عبر الحدود من خلال تحسين خدمات اللوجستيات الدولية لضمان سرعة وكفاءة تسليم المنتجات، وتطوير المستودعات الخارجية لدعم عمليات التجارة الإلكترونية الدولية، كما ستعمل الصين على توسيع دور المناطق الاقتصادية الصينية الخارجية لتعزيز التجارة والاستثمار، والتي قد تمثل فرصة لمصر لتصبح بوابة للأسواق الأفريقية والأوروبية من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات الصينية في المنطقة الاقتصادية والتجارية المصرية الصينية (TEDA) في مصر، والتي تهدف بالأساس إلى تعزيز التعاون الصناعي والتجاري بين مصر والصين للاستثمار والتوسع في التصدير للأسواق أفريقية وأوروبا.

كما تهدف استراتيجية الصين إلى تطوير مجالات جديدة للنمو في التجارة الدولية، والتي تتضمن الاستثمار في التجارة الخضراء

(المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة)، ودعم التجارة الرقمية، وتنظيم معارض تجارية دولية كبرى لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، كما خططت الصين لتعزيز الصادرات والواردات من الخدمات عالية الجودة، وتوسيع نطاق المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، مع التزام الصين بالدفاع عن نظام التجارة متعدد الأطراف القائم على منظمة التجارة العالمية بدلاً من السياسات الحمائية والتي تتضمن فرض الدول قيود تجارية غير عادلة لحماية صناعاتها المحلية على حساب التجارة الحرة، والذي يمكن أن يفتح آفاق جديدة للتعاون الاستراتيجي بين مصر والصين في مجال التكنولوجيا التصنيعية والطاقة المتجددة والعمل المناخي.

إجمالاً، تعكس الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة لعام 2025 سعي الصين إلى توطين سلاسل التوريد عالية التقنية وتقليل الاعتماد على الغرب، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق لدعم الاقتصاد من خلال سياسات مالية توسعية لتعزيز النمو، وسياسات نقدية متساهلة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الاستهلاك المحلي لتعويض الاقتصاد الصيني في ظل المخاطر التي قد يتعرض لها في حال انخفاض الصادرات.



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg